

وزارة العمل الأمريكية

الاستنتاجات بشأن أسوأ أشكال عالة الأطفال لعام 2019

الجزائر

حققت الجزائر في عام 2019 تقدماً متوسطاً في الجهد الرامي إلى القضاء على أسوأ أشكال عالة الأطفال. قامت الحكومة بتدريب ضباط إفاذ القانون الجنائي التابعين للمديرية العامة للأمن الوطني والدرك الوطني، ووفرت تدريباً متخصصاً لألوية حماية الماء على مسائل تتعلق بعمالة الأطفال. كما قامت الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة بتدريب القضاة بخصوص حماية الأطفال أثناء الإجراءات القضائية، وأعضاء وسائل الإعلام الجزائري حول حماية وتعزيز حقوق الطفل. وبالإضافة إلى ذلك، قادت الحكومة جهوداً على التلفزيون الوطني والإنترنت لرفع الوعي بشأن عالة الأطفال. إلا أن الأطفال في الجزائر ينخرطون في أسوأ أشكال عالة الأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي التجاري والتسلول القسري، ويرجع ذلك في بعض الأحيان للاتجار بالبشر. كما يقوم الأطفال بمزاولة أعمال خطيرة كثيرة في الشوارع ومتسلعين. لم تحظر الحكومة بالدرجة الكافية استخدام الأطفال في الأنشطة غير المشروعة ولم تعمل على تحديد أنماط العمل الخطرة، وفقاً للقوانين واللوائح الوطنية، التي تشكل خطورة على الأطفال عند قيامهم بها. وعلاوة على ذلك، تفتقر الحكومة إلى العدد الكافي من مفتشي العمل لضمان إنفاذ قوانين عالة الأطفال في كافة المناطق الجغرافية.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على عالة الأطفال في الجزائر.

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
إطار العمل القانوني	ضمان تشديد القوانين للعقوبات، أو تصنيف مشاركة الأطفال في جميع الأنشطة غير المشروعة كجريمة منفصلة، بما في ذلك استخدام وجلب وعرض الأطفال للانحراف في إنتاج وتوزيع المخدرات.	2013 – 2019
	تحديد أنواع العمل الخطرة المحظورة بالنسبة للأطفال دون سن 18، بالتشاور مع منظمات أرباب العمل والعاملين.	2009 – 2019
	ضمان حظر القانون جنائياً لتجنيد الأطفال دون سن 18 من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول.	2016 – 2019
الإنفاذ	نشر المعلومات بشأن إنفاذ قانون العمل لقوانين عالة الأطفال، بما في ذلك عدد عمليات الفتيش الميدانية في موقع العمل، والمخالفات التي تم اكتشافها، ومخالفات عالة الأطفال التي تم فيها توقيع عقوبات، والعقوبات المفروضة التي تم تحصيلها.	2009 – 2019
	زيادة عدد مفتشي العمل وفقاً للنماذج التقنية لمنظمة العمل الدولية وضمان تطبيق قوانين عالة الأطفال في جميع المناطق الجغرافية، بما في ذلك القطاع غير الرسمي.	2009 – 2019
	نشر المعلومات بشأن الإنفاذ الجنائي لقوانين عالة الأطفال، بما في ذلك عدد المخالفات الجنائية التي تم تحديدها.	2019
سياسات الحكومة	تبني سياسة تشمل كافة أسوأ أشكال عالة الأطفال ذات الصلة، مثل الاستغلال الجنسي التجاري والتسلول القسري وأعمال الشوارع.	2015 – 2019
البرامج الاجتماعية	القيام بالابحاث ونشر المعلومات الخاصة بعمالة الأطفال أو أولئك المعرضين للانحراف فيها؛ مع تحديد تلك الأنشطة ونشر المعلومات لغرض رسم السياسات العامة.	2014 – 2019

السنة (السنوات) المقترحة	الإجراء المقترح	المجال
2015 – 2019	اتخاذ التدابير لإزالة العقبات التي تحول دون الوصول للتعليم، وعلى وجه التحديد خدمات المواصلات والوصول إلى المدارس، خصوصاً بالنسبة للأطفال المهاجرين والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.	
2016 – 2019	توسيع نطاق البرامج القائمة لمعالجة نطاق مشكلة عدالة الأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي للأطفال، والتسول القسري، والعمل في الشوارع.	
2018 – 2019	التأكد من توقف الحالات المعزولة التي يرفض فيها مدراء المدارس تسجيل الأطفال المهاجرين وفقاً لقوانين التي تسمح بالتعليم العام المجاني لجميع الأطفال.	